الفصل الثانى

إلى الوظيفة .. وانكسار القلب

كان اغتيال الرئيس السادات، فى ظهيرة يوم السادس من أكتوبر عام ١٩٨١، قد أعقبه حملة اعتقالات ومداهمات واسعة، لكل رموز المعارضة السياسية المصرية وقياداتها، وإن ركزت أكثر على قيادات الجماعات الإسلامية وعناصرها، بدءًا من الإخوان المسلمين، مرورًا بجماعات الجهاد والجماعة الإسلامية وانتهاءً بجماعات «الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر» وجماعة «التوقف والتبين» وغيرها من تلك المنظمات الإسلامية.

وكان من نصيبى أن قامت مفرزة من مباحث أمن الدولة ليلة السابع من أكتوبر بمداهمة منزل أسرتى فى حى القلعة، فجرًا، ولم أكن بالطبع موجودًا فى هذا المنزل، حيث غادرته منذ أغسطس عام ١٩٧٨، إلى مقرى السرى فى شبرا الخيمة.

وخلال هذا الأسبوع نفسه، حل موعد الاختبارات الشفوية ـ حيث لم يكن هناك اختبار تحريرى ـ فى الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، فتوجهت إلى مقر الهيئة الكائن فى شارع طلعت حرب فى قلب المدينة، وعلى مقربة من القنصلية الفرنسية بالقاهرة، بحذر وحرص، متجنبًا اللقاء بأى شخص أو زميل، وهناك كنت على موعد مع جرحى وعذابى العاطفى الأول فى حياتى.

كانت الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، فى عهدها الجديد هى الوريث القانونى «للمؤسسة المصرية العامة للتأمين» التى كانت تتولى الإشراف والرقابة على أداء شركات التأمين وإعادة التأمين فى السوق المصرية، ولم تكن هذه الشركات تزيد عن أربعة شركات حتى عام ١٩٨١، حينما صدر قانون جديد لها (القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١) الذى نقلها من هيئة أو مؤسسة حكومية عادية بنظام الكادر العام، إلى وضع جديد تمامًا (كهيئة اقتصادية ذات نظام اللائحة الخاصة) بما يعنيه ذلك من مزايا مالية كبيرة مقارنةً بالعاملين بالقطاع الحكومى.

وأضاف إليها القانون الجديد كذلك سلطات أوسع واختصاصات أكبر، بما يؤهلها للتعامل مع أحوال سوق للتأمين جديدة تمامًا، حيث سمح للشركات الخاصة والأجنبية بالعمل فى السوق المصرية، وهو الذى ظل ممنوعًا منذ عام ١٩٥٧.

وكان يرأس مجلس إدارة هذه الهيئة ـ ومن قبلها المؤسسة ـ رجل سورى هو رجل الوحدة القوى «عبد الحميد السراج» كوظيفة شرفية، بينما كان يتقاضى مخصصات نائب رئيس الجمهورية، بعد أن نجحت المخابرات العامة المصرية ـ وبمساعدة ضباط وحدويين فى سوريا ـ من تهريب الرجل من سجن المزة فى سوريا، بعد نجاح الانقلاب الذى دبره مجموعة من الضباط السوريين بمعاونة مالية مباشرة من الملك السعودى «سعود بن عبد العزيز» فى سبتمبر عام ١٩٦١.

ولم يكن له بالطبع من دور وظيفى حقيقى فى هذه الهيئة ـ ومن قبلها المؤسسة ـ بحكم وضعه الأدبى، وخبراته المتواضعة فى هذا المجال، فترك أمر إدارتها إلى نائبه فى ظل تشكيل جديد لتلك الهيئة، وكان هذا النائب هو السيد «عزت عبد البارى».

كان «عزت عبد البارى» رجلًا واسع الاطلاع، دمث الخلق، له موقف وطنى معقول من رفض السماح لشركات التأمين الأجنبية من العمل فى السوق المصرية، وهو ما سجلته له مضابط مجلس الشعب أثناء مناقشة وإقرار قانون التأمين الجديد رقم (١٠) لسنة ١٩٨١.

ولكن للأسف، فإن بعض الرجال الوطنيين الذين شغلوا مواقع قيادية فى شركات ومؤسسات القطاع العام، قد أساءوا اختيار بعض معاونيهم، فأساءوا لأنفسهم وإلى أدوارهم ومواقفهم، ولم ينجُ من ذلك السيد «عزت عبد البارى» من هذا القدر المحتوم، فاصطفى من بين من حوله فى الهيئة أحد الشباب الذى ظن فيه الصلاح، فإذا به أحد أكبر الفاسدين فى هذه الهيئة، وقد استمر فيها حتى شغل منصب رئيس مجلس إدارتها.

على أية حال، ذهبت صباح ذلك اليوم، وأنا أكاد أقدم قدمًا، وأؤخر الأخرى، خوفًا من أن يشاهدنى أحد من ضباط أو مخبرى مباحث أمن الدولة الذين يعرفوننى، خاصة أن كمائن الشرطة تنتشر فى كل ناصية من ميادين القاهرة. وقد وصلت إلى مدخل العمارة المجاورة لسينما (راديو)، والواقعة على ناصية شارع طلعت حرب متقاطعًا مع شارع معروف، وصعدت إلى الدور الثالث المخصص لاستقبال المتقدمين الجدد لشغل الوظائف الجديدة.

كانوا فى ذلك اليوم أكثر من خمسين شابًّا وفتاةً، من مختلف التخصصات، التجارة والمحاسبة والاقتصاد والترجمة وغيرها، وانتظرت دورى كما الآخرين للدخول إلى الغرفة التى يتواجد بها بعض قيادات الهيئة التى تتولى لجنة الاختيار والامتحان.

وفى لحظة اقتربت منى فتاة وسألتنى:

– هو لو حد سألنا عن التضخم نقول أسبابه أيه؟

بدورى أخذت فى شرح أسباب التضخم، وسبل مواجهته، كما تعلمنا فى الكلية ووفقًا للنظرية الكينزية.

فأومأت إلى برأسها شاكرة، واستدارت للانصراف، ووجدت نفسى مشدوهًا لها وسألتها فى هدوء:

– هو أنتِ خريجة كلية أيه؟

– أجابت فى ثقة:

– من كليتك.

فازدادت دهشتى وسألتها:

– كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

- أجابت:
- نعم.
- فسألتها:
- دفعة كام؟
- أجابت وهى تبتسم ابتسامة رقيقة:
- دفعتك يا عبد الخالق.
- الله، أنت تعرفينى؟
- أمال يا عبد الخالق .. أنا «أميمه عبد الحميد» دفعتك فى الكلية، ومن نفس القسم.

وبقدر ما ألجمتنى المفاجأة، بقدر ما انتابنى إحساس غامض بالراحة والسكينة.

كانت «أميمة» بمقاييس الجمال الداخلى من أجمل الفتيات فى الدنيا، عيناها واسعتان، وشعرها أسود طويل ينسدل فى رفق على كتفيها، ويمتد طولًا إلى منتصف خصرها، بيضاء، ربما كانت قصيرة قليلًا، وجسدها نحيل لا يثير الغرائز، لكنها تسحرك منذ اللحظة الأولى، عيناها ضاحكتان وهى تتكلم، فتشدك إلى عالمها الداخلى العميق، وإذا صمتت تجد نفسك مأخوذًا إليها، ناظرًا لها، متفحصًا لسر هذا الجمال الفردوسى الساحر.

إنها بمقاييس الإغراء الجسدى ليست كذلك على الإطلاق، ولكن سحرها لا تستطيع مقاومته أو الابتعاد عنه.

تمنيت لحظتها، أن نعمل فى هذه الهيئة معًا، وعلى الرغم من أننى قد لاحظت منذ الوهلة الأولى، أنها ترتدى الخاتم الذهبى (الدبلة) فى يديها اليمنى، بما يؤكد أنها (مخطوبة)، فلم أملك نفسى من التفكير فيها، ولا أدرى لماذا تركت أحاسيسى ومشاعرى تتحرك إلى قدرها المحتوم.

كانت لجنة الاختبار، مكونة من ثلاثة أفراد من قيادات الهيئة، ومن بينهم هذا الشاب الذى اختاره «عزت عبد البارى» كمعاون رئيسى له، أو مدير مكتبه (خ. س)، أسئلة بسيطة حول قضايا اقتصادية، لم تستغرق الإجابة عنها سوى خمس عشرة دقيقة، وانصرفت فى انتظار إعلان النتائج.

لم يمضِ على هذا اليوم، سوى أسبوعين، إلا وأخطرتنى شقيقتى «وفاء» بأن خطابًا بعلم الوصول قد وصل إلى منزلنا فى القلعة، ومطبوع عليه من الخارج اسم الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، وكان تاريخ إصداره هو الثامن والعشرين من نوفمبر عام ١٩٨١، يخطروننى فيه بأنه قد تم اختيارى للتعيين فى وظيفة باحث اقتصادى بالهيئة، وأن المطلوب منى التوجه إلى مقر الهيئة خلال أسبوعين من تاريخ إصدار الخطاب حتى يتسنى تسليمى العمل، وكنا على مشارف منتصف شهر ديسمبر عام ١٩٨١ (وثيقة رقم ٢).

وفى الوقت ذاته، الذى أرسلوا فى طلب تعيينى، كان خطاب آخر يحرر من مدير عام الشئون الإدارية والمشرف على مكتب الأمن بالهيئة (السيد عبده مرسى)، يوجه إلى مباحث أمن الدولة بتاريخ ٧/ ١١/ ١٩٨١ بطلب استطلاع الرأى الخاص بشخصى للموافقة على تعيينى.

ولأن جهاز مباحث أمن الدولة كان مشغولًا بمعركة مصيرية أخرى مع الجماعات الإسلامية المسلحة من ناحية، وأن تجهيزاته من أجهزة الكمبيوتر وقواعد البيانات لم تكن قد اكتملت بصورتها الحديثة بعد، فقد تأخر الرد على خطاب الهيئة، لأكثر من ستة شهور، هى فترة وضعى تحت الاختبار وفقًا للقانون، وجاء رد جهاز المباحث بتاريخ ٥/ ٩/ ١٩٨٢، متضمنًا عبارة «لا مانع لدينا من تعيين المذكور بوظيفة بعيدة عن الاتصال بالجمهور»، وكأن لدى مرضًا معديًا يخشى منه على الجمهور. (وثيقة رقم ٣).

فى منتصف شهر ديسمبر من عام ١٩٨١، كنت أخطو خطواتى الأولى نحو مسار معقد وشائك فى حياتى فى «الوظيفة الحكومية»، وسط كتلة إنسانية لها من الخصائص النفسية والسلوكية والثقافية، ما يكاد يميزها تمامًا ويختلف بها عن بقية الفئات الاجتماعية فى البلاد.

تمت إجراءات تسليمى العمل فى بساطة ويسر، وبعد عدة ساعات من وجودى فى الهيئة أخطرونى أننى قد ألحقت على «إدارة البحوث».

حجرة كبيرة نسبيًّا تطل على شارع معروف، ولم يكن قد تسلم العمل معى سوى «جيهان» دفعتى أيضًا من الكلية، وابنة مدير عام الهيئة والمشرف على مكتب الأمن السيد «عبده المرسى»، وكانت جيهان فتاة وديعة، جميلة المظهر، تتحلى بعينين زرقاوين، وتخفى شعرها الأشقر الجميل ـ والمنفلت أحيانًا ـ ببونيه أبيض، هو النموذج الأكثر حداثة إلى حدٍّ ما من الحجاب التقليدى، الذى كان قد بدأ يزحف منذ سنوات على رؤوس الفتيات والسيدات المصريات تحت دعاوى متعددة تتستر جميعها بأحكام الدين الإسلامى والتزاماته، وإن كان الجانب الأعظم منهن بسبب اعتبارات مالية واجتماعية، وظروف العوز والفقر، التى تحول دون تكاليف الاهتمام بشعرهن لدى مصففى الشعر.

وبقدر خفة ظل «جيهان» مما جعلنا أكثر من كوننا زميلين فى المكان والزمان ـ فإن تعلق مشاعرى منذ اللحظة الأولى «بأميمة» ربما كان حائلًا دون أن أقترب أكثر من «جيهان»، أو بغيرها من الفتيات الجدد المعينات حديثًا فى تلك الهيئة.

ثلاثة أيام مضت على وجودى فى الهيئة، وأنا أساءل نفسى، هل ستأتى للتعيين هنا؟ هل سأراها ثانية؟ أم هى أقرب إلى الطيف الجميل فى أحلام الفردوس؟

وإذا بالباب يفتح فى اليوم الرابع، وإذا بها أمامى تمامًا، تدخل علينا، بابتسامتها الساحرة، وهدوءها الأخاذ، فقد تسلمت العمل بدورها، بعد فترة تردد وتفكير بين هذه الوظيفة، ووظيفة أخرى فى مكان آخر، حتى استقر رأيها على استلام العمل هنا، وكان سبب الترجيح، أن الهيئة تمتلك سيارات سوف تنقلها من مسكنها (فى المهندسين) إلى مقر عملها فى شارع طلعت حرب، كما أن الهيئة تتميز بمزايا مالية ضخمة مقارنة بجهات ومصالح حكومية عديدة.

لم يكن عدد الموظفين فى تلك الهيئة يزيد عن مائتى موظف فى أفضل الأحوال، يكاد يكون نصفهم من الشباب والفتيات الجدد الذين حصلوا على مؤهلات جامعية، أما الباقون القدامى فكانوا من حملة المؤهلات المتوسطة، أو معهد التعاون والقليلون منهم هم الحاصلون على تخصص المحاسبة، ويكاد ينعدم الحاصلون على تخصص الاقتصاد.

وما هى إلا أسابيع قليلة، حتى انضم إلى فريق البحوث (المكون من ثلاثة فقط من خريجى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية) زميلتان أخريان من خريجى كلية التجارة (تخصص تأمين)، وكان النظام وقتئذٍ يقضى بتعيين خريجى هذا التخصص بنظام التكليف بعد تخرجهم مباشرة فى شركات التأمين، كانت الأولى (سعاد) فتاة على قدر عالٍ من الجمال، وأخلاق بنت البلد، والأخرى كانت شبه انطوائية، ترتدى «الحجاب الباكستانى» وكانت تبدو غير مريحة وغريبة الأطوار.

بهذا الرباعى النسائى، وبى أنا اكتمل الهيكل الوظيفى لإدارة البحوث الجديدة فى تلك الهيئة.

خلال الشهر الأول من وجودى فى الهيئة انشغلت بقراءة الكتب والمراجع الخاصة بسوق التأمين المصرى والعربى، وعرفت أشياء جديدة تمامًا على وعيى وخبراتى الاقتصادية بشأن هذا التخصص العلمى، الذى يندر فيه الكتابات الاقتصادية من منظور

علم الاقتصاد السياسى، وباستثناء كتاب وحيد وجدته باللغة العربية عن سوق التأمين وإعادة التأمين فى العالم الثالث، لأحد الكتاب المصريين، منذ منتصف الستينيات، فلم يكن هناك أى جهد علمى منظم فى هذا الموضوع؛ وهو ما دفعنى لكتابة دراسة علمية حول هذا الموضوع فى واحدة من أهم الدوريات العلمية والثقافية العربية وهى مجلة «شوؤن عربية» التى كانت تصدرها جامعة الدول العربية بعد نقل مقرها إلى تونس بعد توقيع السادات لاتفاقية «السلام» مع إسرائيل.

وهكذا تعرفت على تخصص علمى جديد، وعرفت معنى «التأمين الإجبارى» على السيارات، وأنواع التأمينات العامة، والتأمين على الحياة، والأحجام المالية للأقساط السنوية فى سوق التأمين المصرى والعربى، وأين يذهب لدى شركات إعادة التأمين الدولية فى إنجلترا وسويسرا والولايات المتحدة وغيرها، عبر نظم الوكالة والوساطة السرية المالية، ومن هنا أدركت مبكرًا أهمية هذا الرافد المعرفى الجديد، الذى لا يعرف عنه خريجى كلية الاقتصاد الكثير.

وبعد فترة قصيرة جاءوا بالدكتور «محمد المنصورى» مستشارًا علميًّا للهيئة، فى مجال التأمين، وكان الرجل أحد أساتذة كلية التجارة بجامعة القاهرة فى تخصص التأمين، ويبدو أن الرجل، قد وجد لدىَّ استعدادًا كبيرًا للمعرفة والبحث، فخصنى بمهام بحثية أرقى، بل والحضور فى اللجنة الرئيسية التى يشرف عليها داخل الهيئة والمسئولة عن رسم سياسات التأمين والرقابة على الشركات العاملة فى السوق المصرية، وكنت أتولى فى تلك الاجتماعات بين «المنصورى» ورؤساء الأقسام الفنية بالهيئة، كتابة محضر الاجتماعات، مما أطلعنى على الكثير من الخصائص الفنية لأعمال المؤسسات المالية عمومًا، والتأمينية خصوصًا، مثل مفاهيم الملاءة المالية، وكفاءة رأس المال وغيرها، وذهب إلى مدى أبعد فكلفنى بقيادة بقية زميلاتى فى إدارة البحوث ونقل التكليفات والمهام البحثية التى يطلبها إليهم.

والحقيقة لم يسعدنى هذا الأمر كثيرًا، فقد كنت بتركيبتى الثقافية والسياسية، أعادى فكرة المرءوسية، والقيادة بعيدًا عن معناها السياسى، وربما كنت مخطئًا فى هذا، ولكنها كانت تركيبتى التى لم أستطع التحرر منها، وخسرت من جرائها الكثير على المستوى الوظيفى والمالى.

ولم يمضِ على هذه الحال شهر آخر، حتى جاءوا بسيدة من العاملات القدامى بالمؤسسة، مديرةً لإدارة البحوث، وكانت تدعى «جوهرة سليمان». كانت جادة، ترتدى باروكة شعر مستعار سوداء، لتخفى زحف الشيب الذى طال شعرها الأصلى، صامته دائمًا، تتعامل معنا وكـأننا تلاميذ فى مدرسة، وكان وجودها فى حجرتنا نفسها قد أحال الحجرة التى كانت لا تخلو من لحظات ضحك وابتسام، إلى شىء آخر، كئيب، ممل، يفتقر إلى الروح.

كنا نعمل فى صمت، ونتبادل الابتسامات خلسة، ونتداول التحيات عبر الورق المتسلل من يد إلى يد، ينقل التحيات والتساؤلات، وأحيانًا القلق على بعضنا البعض، وهكذا نشأ شىء فيما بيننا، ربما كان أقرب إلى الوجد والشجن الإنسانى.

لم تتحمل الفتاة ذات الحجاب الباكستانى (س) هذا المناخ الوظيفى، فطلبت نقلها من الإدارة، وتعللت بأنها لا تجيد إعداد بحث علمى فى مجال التأمين، وكان هذا جزءاً من الحقيقة. ثم حاولت السيدة «جوهرة» زرع عوامل الفتنة بيننا، كما تعلمت من أساليب الإدارة العتيقة، فكلفتنى بأن أكون واسطة العلاقة بينها وبين بقية الزميلات، والمشرف تقريبًا على أعمالهن، استنادًا إلى حقيقة أننى الأكثر كفاءة فى مجال البحوث، والأقدم من الناحية الوظيفية، وقد رفضت برغم ترحيبهن بذلك، وأمسكت (سعاد) بهذه الدعابة بخفة ظلها المعهودة قائلة:

– أيوه يا عم الناظر.

ووجدتنى مدفوعًا مرة أخرى بالرفض لهذا الوضع، برغم أنه من الأعمال المتعارف عليها فى الوسط الوظيفى، ولكن رفضى هذه المرة، كان مبنيًّا على إدراك حقيقى لخبث الهدف الذى تبغى من ورائه مديرة الإدارة خلق مجال للتفرقة والحساسيات الشخصية بيننا، على عكس دوافع «د. محمد المنصورى» حينما اقترح الفكرة نفسها، مدفوعًا فقط بمفهوم الكفاءة أكثر من أى غرض آخر.

وكان وراء رفضى، سبب آخر، يغوص فى أعماقى، ولا أبوح به لأحد، فلم أكن على استعداد لأن يكون هذا التفوق المهنى أو الوظيفى حجر عثرة بينى وبين «أميمة» بأى حال من الأحوال. وهكذا أعلنت للسيدة «جوهرة» وفى حضور بقية الزميلات، أننى لا أحبذ هذه الترقية الوهمية، ولا أجيدها، والأفضل أن تظل علاقتنا معها مباشرة، بدلًا من خلق «وسيط» بينها وبينهن. وقد قبلت «جوهرة» على مضض رفضى، ولم تكن أبدًا من النوع الاجتماعى القادر على إشاعة جو الألفة بين العاملين تحت رئاستها، والحق فقد كانت نموذجًا تقليديًّا عتيقًا للمدير المصرى «القديم».

بدا واضحًا لدى القيادات المؤثرة فى الهيئة، وفى طليعتهم (خ. س) الذى أصبح مديرًا عامًّا، والمشرف على مكتب نائب رئيس مجلس الإدارة وموضع ثقته، أننى الأكثر كفاءة؛ فحاول الرجل التقرب إلىَّ، واستقطابى إلى دائرة نفوذه كما يفعل وينجح مع بقية الشباب الجدد، ولا أدرى لماذا كنت متحفظًا، بل وأحيانًا معاديًا له ربما دون مقتضى حقيقى.

والحقيقة أن هذا المشهد قد تكرر معى فى الكثير من المنظمات الحكومية التى عملت فيها، وباستثناء السيد «كمال الدين فهمى» وكيل الجهاز المركزى، فقد وجدت نفسى غالبًا متحفزًا لمبادلة بعض تلك القيادات شيئًا من العداء والنفور، وبعد مرور أكثر من ربع قرن فى مسيرتى الوظيفية، كنت أسأل نفسى دائمًا هذا السؤال:

– لماذا كنت أتصرف بهذا الشكل؟

- هل كان هناك مبرر موضوعى لمثل هذا السلوك؟

وهل أثر نمط التربية السياسية «الثورية» فى عدم قدرتى على ضبط إيقاع انفعالاتى، والتمييز الضرورى بين الرئاسة الوظيفية، وبين الرئاسات السياسية التى كنا نعاديها؟

وأعترف للحق والحقيقة، وبصرف النظر عن الخسائر التى ترتبت على مواقف من هذا النوع على المستوى الوظيفى، بأننى كنت مبالغًا فى أحيان كثيرة فى تصرفاتى وفى ردود أفعالى، وغالبًا ما كنت أجد جذورًا لهذه التصرفات، راجعة إلى نمط التربية السياسية والثقافية التى اعتمدت وارتكزت على مفهوم العداء للسلطة، فامتد المعنى فى الوجدان والشعور، من معناه الواسع (النظام والسلطة السياسية)، إلى معناه الضيق، وامتد الخط على استقامته نزولًا إلى العداء لكل صاحب «سلطة»، حتى لو كانت سلطة وظيفية دون تأثير حقيقى على مسار الصراع الطبقى الأشمل فى المجتمع والدولة.

فعلى سبيل المثال، نشأ عدائى للسيد (خيرى سليم) من مجرد نميمة مصدرها موظف علمت بعد ذلك بفترة طويلة أنه كان مشكوكًا فى أخلاقه.

ففى أحد الأيام، ولم يكن قد مضى على تعيينى فى الهيئة ثلاثة شهور، قمت بزيارة زميل مريض من العاملين بالهيئة ويدعى (فوزى)، وروى لى وزوجته ـ التى تعمل معنا أيضًا فى الهيئة ـ أنه يعانى من اضطهاد من السيد (خيرى سليم) وبعض القيادات الأخرى، بسبب معرفته بالكثير من الأخطاء والمفاسد، وقد تأثرت كثيرًا بهذا الحديث، وتبنيت قضية هذا الشخص، وانطبع بداخلى موقف نفسى معادٍ للسيد (خيرى سليم). وهكذا فما حاول الرجل الاقتراب منى، إلا وكنت أبتعد أنا عنه، ولم أترك لحسابات الربح الوظيفى أو الخسارة فرصة لتغير من موقفى المعادى للرجل، برغم ما يبديه الرجل من تقدير لكفاءتى الوظيفية، والمدهش والمثير للسخرية أننى بعد أن تركت العمل بالهيئة بعد عدة سنوات، عرفت الحقيقة، فقد كان سبب اضطهاد (فوزى) من

جانب بعض قيادات الهيئة، هو أنه (وهو الحاصل على دبلوم التجارة)، كان يقيم علاقة غير شرعية وغير أخلاقية، مع أحد قيادات الهيئة من الشواذ.

كان حبى لـ «أميمة» ينمو يومًا بعد يوم، وازداد تعلقى بها بعد أن أخبرتنا بأنها قد أنهت ارتباطها الرسمى بخطيبها الضابط (ابن خالتها)، وبدا أن القواسم المشتركة بيننا تكبر كل يوم، فها هى تقرأ دواوين الشعر للشاعر «فاروق جويدة»، وها أنا أحضر إليها ديوان شعر للشاعر «أمل دنقل»، ثم «صلاح جاهين» ثم «غسان مطر» وها هى تقرأ للشاعر الكبير «محمود درويش» و«أحمد عبد المعطى حجازى»، وما تكاد تنتهى من واحد، حتى آتى إليها بديوان «صلاح عبد الصبور»، فتردد بعض أبياته، ونتبادل الرأى فيما نقرأ، بل وأحيانًا نكتب لبعضنا على أوراق صغيرة بعض الأبيات التى تعجب كلًّا منا.

وبين الفينة والأخرى، وفى جو الصمت المخيم على حجرة افتقدت روح المرح منذ وطأتها «جوهرة» كانت «أميمة» قادرة على انتزاع الضحكة والابتسامة.

أحيانًا ما كنت أجد ورقة صغيرة مطوية، تنتقل بين أيدى «الزميلات» لتصل إلىَّ، فإذا بها رسم لعيون جميلة رسمتها «أميمة»، وأرسلتها عابرة لخطوط المسافات وتلصص عيون الزميلات.

و كنت أبادلها بورقة مطوية، كتبت فيها مقطعًا من قصيدة شعر رقيقة للشاعر «نزار قبانى» أو الشاعر «فاروق جويدة»، تنتقل بدورها بين أيدى الزميلات حتى تستقر فى كف «أميمة» وعقل «أميمة» وقلب «أميمة».

وأحيانًا أخرى، أراها هناك ترسل إلىَّ نظرة جميلة حانية، تتكلم بنفسها، وإن كانت مصحوبة بألف علامة استفهام وسؤال حول المستقبل. كانت قد استحوذت على قلبى، وامتلكت ناصية فؤادى، وأحكمت المتاريس حول عقلى وكيانى كله.

وبين هذا الذى ينمو، كنت أنتظر لحظة «البوح» والمصارحة، وفى الأسبوع الأول من شهر مايو عام ١٩٨٢، تسلمت خطاب من الإدارة العامة لشئون العاملين برئاسة مجلس الوزراء، يخطرنى فيه بتحديد موعد الاختبار للوظيفة التى سبق وتقدمت إليها منذ شهر نوفمبر من العام الماضى، وكان محددًا يوم السبت الموافق الثامن من شهر مايو. ودون أن أعلم أحدًا من زملائى فى الهيئة، توجهت إلى مقر رئاسة مجلس الوزراء، وكان عدد المتقدمين من الشباب يفوق التصور، واقتضى النظام أن يدخل إلى غرفة الاختبار الشخص المتقدم لشغل الوظيفة، ليمثل أمام لجنة مكونة من ثلاثة أو أربعة وكلاء وزارة من قيادات رئاسة مجلس الوزراء، ليواجه عدة أسئلة فى مجالات التخصص والثقافة العامة والقانون وغيرها.

مضى اليوم، وأنا لا ألوى على شىء، وعدت فى صباح اليوم التالى إلى عملى فى الهيئة، وطويت الموضوع، وأنا أكاد أجزم بأن ملفى الأمنى لن يسمح لى بالتعيين فى هذا المكان الحساس جدًّا (وثيقة رقم ٤).

وخلال الفترة نفسها تقريبًا (مارس ١٩٨٢) تلقيت خطابًا آخر من مراقبة شئون العاملين بالجهاز المركزى للمحاسبات، يخطروننى فيه بموعد الاختبار لوظيفة «مراجع ثالث تحت التمرين» يوم الأحد الموافق ٢٨/ ٣ / ١٩٨٢، والتى سبق وأعلنت عنها الصحف المصرية فى شهر نوفمبر من العام الماضى (وثيقة رقم ٥).

الحقيقة، لم يكن الزحف الكابوسى للوساطة والمحسوبية قد بدأ بعد.

وذهبت إلى مقر الجهاز المركزى للمحاسبات الكائن فى طريق «صلاح سالم» بمدينة نصر، وأتذكر ما جرى فى هذا اليوم وكأن أحداثه قد وقعت بالأمس القريب.

كان مبنى الجهاز ما زال مكونًا من أربعة طوابق ـ قبل إن يجرى إضافة ست طوابق أخرى بعد عامين فحسب من هذه الواقعة ـ طرقاتها طويلة، مزدحمة بالشباب خريجى

الجامعات من التخصصات المطلوبة، خاصة المحاسبة والاقتصاد والتجارة الخارجية، والطرقات نفسها تزدحم بالدولايب الصاج الحكومية التى تحمل الأوراق والمستندات دون عناية كبيرة، وكانت لجنة الممتحنين مكونة من خمسة أفراد من قيادات الجهاز وعلى رأسهم وكيل أول الجهاز ـ ووزير الاقتصاد اللاحق ـ الدكتور «يسرى مصطفى»، كان يجرى نداء اسمائنا، ويدخل الشباب فى دفعات مكونة من أربعة أفراد كل مرة، وتقوم اللجنة بإلقاء الأسئلة وتطلب من كل شاب الإجابة عنها، ثم يعاد طرح سؤال آخر، وهكذا دواليك لمدة عشر دقائق إلى خمس عشرة دقيقة، وقد تصادف أن تصديت لكل الأسئلة التى وجهت إلىَّ أو تلك التى عجز بقية الشباب عن الإجابة عنها، ولذا لم يكن غريبًا أن تعلن النتائج بعد عدة أشهر ويكون ترتيبى هو الثالث على كل المتقدمين فى تلك المسابقة والأول على المتقدمين فى تخصص الاقتصاد. (وثيقة رقم ٦).

وفى كل مرة من تلك المرات، كنت أجد نفسى مشدوهًا ومربوطًا بمكانى المتواضع فى الهيئة، وبرغم أننى قد أيقنت بعد مضى أقل من ثلاثة أشهر من عملى بالهيئة، أنها أقل كثيرًا من طموحاتى كباحث اقتصادى، ومحلل سياسى، وهى من ثم أصغر من أن تحتوى دورى الذى أتصوره لنفسى فى المستقبل، فإننى كنت أصحو كل صباح، ملهوفًا لرؤية «أميمة»، والنظر فى بحر عينيها الساحرتين.

عدت إليها لا أنوى سوى الاستمرار فى تأجيج المشاعر، علَّنى أنجح يومًا فى البوح والمصارحة، وفى يوم من شهر سبتمبر وكان موعد امتحانات «السنة التمهيدية للماجستير» بكلية الاقتصاد قد اقترب، وإذا بها تأتى إلينا، حاملة خبر وجود «عريس» جديد قد تقدم إلى أسرتها من أجل الزواج بها.

كانت تخطرنا، ونظرة عينيها صامتة، لم تكن سعيدة، كما كانت فى الشهور الماضية حينما كانت تتحدث عن خطيبها السابق الضابط بالقوات المسلحة. ولم تكن حزينة أيضًا. وبالقطع لم تكن «أميمة» وهى شاخصة إلىَّ تخطرنا بعريسها الجديد ترغب فى

أن تدفعنى إلى شئ، بقدر ما كانت تفحص بعمق رد فعل ملامحى على هذا الخبر، ربما لتقنع نفسها أنها قد امتلكتنى، وسيطرت على جوانحى ومشاعرى!.

نعم .. كانت تفكر هكذا.

وبقدر الحزن الذى كان يعتصرنى، وهى تبوح بأخبارها الجديدة ـ وهو ما لم أستطع أن أخفيه ـ بقدر ما حاولت أن أمتلك ناصية نفسى بعض الشئ، وقدمت لها مباركتى وتهنئتى بالخطوبة المتوقعة.

عدة أيام أخرى، وجاءت لتعلن أن موضوع خطوبتها قد فشل، وأنهم لم يتفقوا على شىء.

ووجدتنى أبدأ من جديد.

فى هذه المرة، بدأت فى كتابة رسائل قصيرة، أدسها إليها فى كتاب شعر أرسله لها عبر أيدى الزميلات، رسالة ربما تعكس حالة من الشوق والحب الرومانسى، ولم تكن تقطع بالرفض، وإنما كانت تبادلها بابتسامة، أو رسالة قصيرة فيها بعض من أبيات الشعر، أو ورقة رسم فيها عيونها الجميلة.

ويبدو أن موضوعى وعرضى، قد أثير فى منزلها، وكان رفض أمها قاطعًا، فالخوف من الأب كان يحول دون مصارحته، وإن كانت الأم تتولى المهمة، وكان الرفض محسوبًا بحساب القدرات والإمكانيات، فمن هذا الفقير الذى يريد زواجك؟! هل لديه سيارة؟ هل لدية شقة مناسبة؟

أو هكذا تصورت وفهمت.

ولم أكن أمتلك أيًّا من تلك المقومات المطلوبة، والتى أصبحت متاحة للكثيرين بعد سفر عشرات الآلاف من المصريين للعمل فى بلاد النفط العربية.

هكذا كان حال تفكير الأسر المصرية البرجوازية الصغيرة، وكانت أسرة «أميمة» نموذجًا واضحاً لتلك الأسر التى تعرض لها أبناء تلك الطبقة بفعل السفر والعمل فى البلاد العربية.

فقد كان والد «أميمة» مهندسًا زراعيًا بسيطًا، تخرج فى كلية الزراعة، وعمل فى إحدى الهيئات التابعة لوزارة الزراعة كما لم تكن أمها قد استكملت تعليمها بعد. وسافر الرجل إلى ليبيا قبل عام ١٩٧٤، ولحقت به الأسرة، واستمر هناك عدة سنوات حتى عاد فى منتصف عقد السبعينيات حاملًا معه مدخراته التى مكنته من الانتقال من الأحياء البسيطة، والحصول على شقة فى الناحية الأخرى فى حى المهندسين.

ونجحت الأم بعزيمتها فى استكمال تعليمها الجامعى بنظام الانتساب، أثناء فترة الغربة، فحصلت على ليسانس الآداب، وبهذا انتقلت الأسرة كلها إلى وضع طبقى جديد، يكاد يخاصم كل من ينتسب إلى الطبقات الفقيرة والأيام الفقيرة.

ولم أكن أدرى من تاريخ هذه الأسرة الكثير؛ فتعلقت بأوهام الأمل، وفى ظنى أن مستقبلى ومؤهلاتى العلمية كافيين للقبول.

وفى أحد الأيام، انفردت بها فى الحجرة ـ ويبدو أن زميلاتها شعرن بالأمر فتركن لنا المكان ـ وصارحتها بحبى، ورغبتى فى الارتباط بها .. لم ترد بكلمة، وفى الأسبوع التالى تركت زميلتها (سعاد) تنفرد بى لتتحدث إلىَّ حول الوضع الاجتماعى، والإمكانيات المادية، والتكافؤ الاجتماعى.

إذن هو الرفض.

صَّمت .. وشعرت وقتها أن جرحًا بعمق القلب، وطول العمر، قد نزف، وأن دمى سيظل هكذا نازفًا، حتى لحظة رحيلى من الحياة.

صمت .. وتحجرت داخلى المشاعر، كما تحجرت الدموع فى عيناى، وظل جرحى نازفًا، وذكراها مؤلمة لعشر سنوات متواصلة، حتى نجحت فى تجاوزه وتجاوزها.

وفى شهرى يوليو وأغسطس من ذاك العام (١٩٨٢)، تسلمت ثلاثة خطابات متتالية من وزارة القوى العاملة والتدريب، تفيد تعيينى فى وظيفة داخل ديوان عام الوزارة، وتطلب ـ وتكاد تلح علىَّ ـ فى التوجه إلى ديوان عام الوزارة من أجل استلام العمل فيها (وثيقة رقم ٧)، وكنت حتى ذلك التاريخ لا أزال متعلقًا بـ «أميمة» لم تنقطع بيننا حبال المودة، ولم أكن قد صارحتها بعد برغبتى فى الارتباط بها، كما لم يكن العمل فى ديوان عام وزارة القوى العاملة مغريًا من الناحيتين المالية أو الأدبية والوظيفية، فلم ألتفت إلى هذه الخطابات، وإن بات كل يوم أضيق علىَّ من ثقب الإبرة.

وبانقطاع حبل الأمل نهائيًّا، بذلك الرد الجارح، كنت قد قررت مغادرة تلك الهيئة عند أقرب فرصة، وانتظرت لحظة الهروب بعيدًا إلى حيث تستطيع الروح أن تبعد، وإلى حيث تتمكن الخطى أن تهرب. ولم تتأخر اللحظة كثيرًا، فما هى إلا أيام قليلة، ووجدت السيد (خ. س) يستدعينى إلى مكتبه بالدور الثالث، من العمارة نفسها التى تشغل فيها الهيئة طابقين، توجهت إليه دون أن أعرف سبب هذا الاستدعاء.

فاجأنى الرجل بالسؤال:

- هو فيه حاجة مزعلاك فى الهيئة يا عبد الخالق.

- أجبت:

- لأ .. أبدًا.

- أمال عاوز تسيبنا ليه؟ أنت تقدمت إلى رئاسة مجلس الوزراء لشغل وظيفة هناك، وقد نجحت فى الاختبار، وهم يطلبون ندبك إلى هناك؟

أجبت دون تردد، وكأننى أتنفس الصعداء:

– أنا فعلًا تقدمت إلى شغل وظيفة هناك، وأنا عاوز أمشى فعلًا من هنا.

والحق .. فقد حاول الرجل أن يثنينى عن هذا القرار، مبينًا أن مستقبلى هنا أفضل من الناحيتين الوظيفية والمالية، وفرص الترقية هنا سريعة ومجزية، كما حاول أن يستخلص شيئًا من قصة حبى التى يبدو أنها قد تسربت بين بعض الموظفين، وفى وجود شبكة للتجسس فى كل مصلحة حكومية تتولى نقل مثل تلك الأخبار، وألمح عدة مرات إلى أنه إذا كان هناك شىء شخصى، يستطيع تقديم المساعدة والعون، وأنه قادر على تذليل بعض الصعاب. ولم أستجب، ربما بسبب موقفى العدائى منه، وربما بسبب كبريائى، الذى عز علىَّ أن أكشف شيئًا من ضعفى، فيصعب علىَّ بعد ذلك أن أدير علاقتى معه من موقع الند.

جاءت أجابتى تكشف عن حزن عميق ورغبة فى المغادرة، وعندما لم يجد مفرًّا، صرح لى بأنه سيخطر رئاسة مجلس الوزراء على موافقة الهيئة على نقلى ـ وليس ندبى ـ بما يعنى إنهاء علاقتى الوظيفية تمامًا بالهيئة، فوافقته وانصرفت.

شاع خبر نقلى من الهيئة إلى رئاسة مجلس الوزراء بين العاملين بالهيئة، وبين زميلاتى فى إدارة البحوث، ولم يكن هناك من رد فعل من جانب «أميمة» سوى الصمت، وأدركت بقيتهن، أن وراء قرارى بالمغادرة قلب مكسور، وحب مات قبل إن يولد؛ فأشفقن علىَّ، وأظن أن بعضهن كانت قد تمنت لو كانت هى الحبيبة.

وخلال الفترة التى أعقبت ذلك، وأثناء المكاتبات المتبادلة بين رئاسة مجلس الوزراء والهيئة بشأن إجراءات النقل، أو الندب، إذا بنهلة شقيقة «أميمة» الصغرى ـ وهى خريجة حديثة فى كلية الهندسة ـ تأتى لزيارتها، وتجلس معى وكأننا أصدقاء منذ

زمن، وأثناءها أسرت إليَّ «أميمة» بأن «نهلة» تقترب من الارتباط العاطفى والرسمى بشاب، ثم تحرجت من بقية القصة، وحينما طالبتها باستكمالها، قالت وهى مترددة:

– المشكلة أنه عراقى الجنسية.

فأبديت ترحيبى، وأظهرت تحمسًا لارتباط «نهلة» بذلك الشاب، مما أسعد «نهلة» و«أميمة»، ولكن اللافت للأمر أن الموافقة الأسرية على هذه الزيجة جاءت بعد أن عرفوا أن والد هذا الشاب العراقى يشغل وظيفة ديبلوماسية فى البعثة الديبلوماسية لدولة العراق، وهكذا مرة أخرى كان المال والوضع الاجتماعى هو أحد عناصر الاختيار ومعيار الموافقة.

ولم يمضِ وقت قصير، إلا وجاء «أسامة» الأخ الأصغر لـ«أميمة»، والذى كان يكن لى إعجابًا خاصًا، كما كانت تذكر «أميمة» أحيانًا، وكان «أسامة» شابًّا وسيمًا وإنسانيًّا إلى أبعد الحدود، ويبدو أنه كان من أكثر المتحمسين داخل هذه الأسرة لفكرة ارتباطى بشقيقته، لم أفهم وقتها، ما السر وراء تلك الزيارات هل هناك حرب تجرى فى داخل هذه الأسرة حول شخصى؟ وهل هناك تصويت سيجرى بين أفرادها حول طباعى؟.

لقد أصبحت فجأة محل اهتمام الأسرة، دون أن يكون هناك قدرة من صاحبة الشأن على الدفاع عن اختياراتها، إذا كان ثمة اختيارات لها ...؟

كان حائط الصد من والديها أثقل من أن يزحزح، وكان جرحى أيضًا أعمق من أن يداوى الآن، فقد حسمت أمرى على أن أتجاوزها وأن تشعر يومًا بالندم على ما فعلت.

كان الهروب إلى الأمام هو مخرجى وملهاى، وقد تزامن جرحى مع محاولات تلك الفتاة (س) المتكررة التقرب منى، واصطيادى بالمعنى النسائى للكلمة.

كانت (س) من أسرة من المستوى الاجتماعى نفسه لأسرة «أميمة»، تفتقر إلى الجمال الأنثوى، لكنها تملك قدرة على المناورة والتمثيل، وكان هذا هو أخطر ما فيها،

وكانت محاولتها التقرب منى ـ برغم معرفتها باليقين لحقيقة مشاعرى تجاه زميلتها أميمة ـ واضحة وجلية، فإذا جاءنى استدعاء للخدمة الاحتياطية بالجيش، تختفى من وسط زميلاتها، وتذهب إلى إحدى المكتبات فى وسط المدينة، لتأتى إلىَّ «بمصحف شريف» ليحفظنى من المخاطر أثناء غيابى.

وكانت حريصة ـ كما تدَّعى ـ على التقريب فى وجهات النظر بينى و«أميمة» المتمنعة بسبب رفض أمها، بينما تبين فيما بعد أنها كانت تدس السم فى العسل، فتنقل عبارة هنا، وعبارة هناك مما أدى لزيادة التباعد والجفوة بيننا.

وفى فترة الريبة والارتباك العاطفى تلك، جاءنى خطاب من رئاسة مجلس الوزراء، يطالبنى بالتوجه فورًا لاستلام عملى هناك، فقد تمت بسلام إجراءات نقلى من الهيئة إلى المجلس.

وجاء موعد الرحيل، فتولت «أميمة» وبقية الزميلات تنظيم احتفال المغادرة، ودُعِىَ إليه بقية الزملاء والقيادات بالهيئة، ووقف الجميع، وتولى بعضهم إلقاء كلمات المجاملة المعتادة، ووقفت بدورى أشكرهم على مشاعرهم، وكان هناك جملة وددت أن تكون من أجل «أميمة» وحدها، دون بقية الحاضرين، اقتبستها من الفيلسوف وعالم اللغويات المقارنة الألمانى الشهير «ماكس موللر» يقول فيها «إن الإحساس بالمعنى يسبق اختراع الكلمات»، وبعدها غادرت.

وفى الصباح التالى (الخامس عشر من شهر ديسمبر عام ١٩٨٢) اصطحبت أقدامى إلى مقر رئاسة مجلس الوزراء، وكم فوجئت بما جرى؟! كانت نتيجة اختبارات التعيين تشير إلى أننى قد تفوقت وجاء ترتيبى الثالث على المتقدمين فيها، ولذا حرصت القيادات الإدارية بالأمانة العامة لمجلس الوزراء على إلحاقى بالعمل برغم أن النظام الذى كان متبعًا، فى حال شغل المرشح لوظيفة فى جهة حكومية أخرى، أن يتم ندبه

لمدة عام، يجرى فيها اختباره، فاما قبوله واستكمال إجراءات نقله إلى ديوان عام رئاسة مجلس الوزراء، أو العكس، يتم رده مرة أخرى إلى الجهة التى انتدب منها.

والغريب والمثير للدهشة، أنه قد تم التغاضى عن هذه القواعد فى حالتى، فقد وافقوا على نقلى مباشرة من هيئة الرقابة على التأمين دون فترة اختبار. والأكثر غرابة، أن قواعد العمل فى هذه المؤسسة كانت تقضى بإرسال ما يسمى «استمارة استطلاع رأى» لجهتين أمنيتين هما، مباحث أمن الدولة، وهيئة الأمن القومى، وحتى يومنا هذا لا أعلم على وجه الدقة كيف تم قبول تعيينى فى هذا المكان، برغم تاريخى السياسى الحافل بمعارضة النظام والحكم؟.

والأكثر غرابة وإثارة، أنه بمجرد استلامى العمل، أخذنى مدير عام شئون الأفراد بيديه (وكان يدعى فاروق)، ونزل بى إلى وكيل أول الوزارة، ومدير مكتب رئيس الوزراء ـ فى ذلك الحين الدكتور فؤاد محيى الدين ـ وسلمنى بنفسه.

قدمنى الأستاذ (فاروق) مدير عام شئون الأفراد إلى الأستاذ «محمد مهدى هميسه» وأثنى بعض الشىء على تأهيلى العلمى، وكفاءتى التى برزت فى نتيجة الاختبارات، وبدوره أشاد مدير مكتب رئيس الوزراء، بمؤهلى العلمى، كخريج من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وتمنى لى التوفيق فى عملى الجديد، ثم انصرفنا متجهين إلى الدور الثانى من قصر «الأميرة شويكار» الذى يشغله منذ منتصف الخمسينيات حتى يومنا، مقر رئاسة مجلس الوزراء وتعقد فيه اجتماعاته الكائن فى شارع القصر العينى، متقاطعا مع شارع مجلس الأمة.

تعارفت إلى بقية أعضاء الطاقم المحدود العدد لرئيس الوزراء، وأطلعنى رئيس الطاقم ـ الحاصل على ليسانس الحقوق ـ على طبيعة العمل، والتى تنحصر فى تلقى مكاتبات الوزراء والمسئولين، وإعداد ملخص لا يزيد فى أطول الأحوال عن عشرة أسطر، تتضمن الجوهر الكامل للموضوع من أجل عرضها على رئيس الوزراء، الذى

يقوم بدوره بالتأشير عليها «بالرأى»، ثم نقوم بعدها بإرسال «رأى» السيد رئيس الوزراء إلى الوزراء والمسئولين كل حسب ما يخصه.

وكان أول اتصال تليفونى أجريه من مكتب رئيس الوزراء، هو ذلك الذى قمت به إلى الزميلات فى الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، وعندما سألونى عن طبيعة عملى، وقلت أنه فى مكتب رئيس الوزراء المصرى، سمعت على الجانب الآخر من الهاتف صوت صرخاتهن، بما يعبر عن حالة من الفرح والسعادة، وكأن زميلهم الذى احترموه وأحبوه، قد أصبح رئيسًا لوزراء مصر!.

ويبدو أن هذا الفرح بالمكان، أكثر منه بالمكانة، قد أنعش فىَّ الآمال مرة أخرى، فقمت بزيارتهم بعد مغادرتى لهم بأسبوع، ربما بدافع الحنين إليها، أو ربما بوازع الفضول إلى معرفة هذا الحال الوظيفى الجديد على موقفها، وموقف أسرتها، وحملت إليها كتابًا من الشعر، كانت قد أقرضتنى إياه منذ فترة، ودسست ورقة، أبديت فيها رغبتى فى لقائها مساء ذلك اليوم فى مقهى الشاى الهندى المواجه مباشرة لمقر الهيئة بشارع طلعت حرب، وانتظرت موعد اللقاء وأنا أكاد أتحرق شوقًا لرؤيتها ومعرفة رأيها الآن.

وجاءت فى الموعد، بكل رقتها وجمالها، ولكنها تحمل نظرات متعجلة وخطوات مترددة كالعادة، تقدم قدمًا وتؤخر الأخرى، وتذرعت بأن أمها وشقيقتها «نهله» ذهبا لشراء بعض الأشياء، وسيحضران بعد قليل، وأنها استأذنت منهما لفترة قصيرة، لذا فلن تطيل الجلوس.

نظرت إليها، وقد احتبست كل الكلمات داخلى، فها هى ـ كالعادة ـ لا تملك قرارًا، ولا تحمل مشاعر تدفعها دفعًا إلى القبول بمخاطرة بناء مستقبل مشترك مع شاب فى بداية حياته، إنها النموذج الكامل لفتاة عصر النفط العربى، الراغبة فى «الجاهز»، إنها فتاة الانفتاح الاقتصادى والعصر الجديد وقيمه، وكانت هى النهاية لكل ما تصورته عنها، وبدت أمامى شخصًا آخر غريبًا لا أعرفه ولم أعرفه، تمامًا كالزمن والعصر،

ووجدتنى أنظر إليها النظرة الأخيرة، وأطلب منها أن تغادر المكان، حتى لا تتأخر عن شقيقتها وأمها.

ذهبت، وذهبت بعدها، وقد طويت صفحتها تمامًا من حياتى، أو هكذا تصورت.

وما هى إلا أيام، ووجدتنى أمسك بالقلم لأكتب بعض ما ظننته سطورًا شعرية، تحمل بعض أحاسيسى فى تلك اللحظة الحزينة فى حياتى:

«يا هذا الزمن المتلون ..

حدثنى عن تلك الأيام

الملقية فى أرصفة الميناء ..

كم عامًا مر .. كم قرنًا

لا أدرى

فسنين العمر تمر..

وتزحف ومضات الشيب

الهرمية.

يا زمن الغربة ..

أحلم بالعالم غير العالم ..

وأناسًّ ما زالوا فى طى

الصفحات المجهولة.

بفؤاد فاض حنينًا ..

يتدفق شلالًا ..

يروى فى القلب بوارًا

ويحفر فى صخر الذكرى الصلدة

كلمات تبقى فى الموج

شراعًا أبديًّا»

□ □ □